بالعربي

سميرة رجب

نحو إقامة مجتمع المعرفة

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ / (٣)

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ أن الدول العربية غير قادرة على الاستفادة من فرص العولمة كما تستفيد الدول المتقدمة، لأن هذه الدول تنتسب لهذا النظام فرادا عوضاً عن الاستفادة من وضعها الإقليمي للتجمع ككتلة واحدة في مواجهة فرص اكتساب المعرفة وتشييد منظومتها المعرفية في مجال البحث والتطوير التقاني التي يمكن أن توفرها المنظومة الدولية لتحسين أداء هذه الدول من خلال التعاون الدولي. وبالتالي فإن ضعف المنظومة المعرفية في هذه الدول يضعها أمام مخاطر التعرض لتقلبات العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر «ومدى الاستفادة منهما في اكتساب المعرفة، والقيود التي يمكن أن تفرضها اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية على اكتساب المعرفة، والطاقة الإنتاجية في البلدان النامية الأضعف في الحلبة الدولية».

وتشير الدلائل الى أن التطورات في مجال إنتاج المعرفة على الصعيد الدولي، أي في مجال «تصاعد العولمة»، تحول المعرفة إلى «سلعة خاصة وليست عامة»، أي سوف تتحول عملية إنتاج المعرفة في البلدان المتقدمة إلى سلعة تباع مقابل عوائد كبيرة من خلال فرض اتفاقيات حماية الملكية الفكرية وفرض قيود شديدة تمنع التوصل إلى المعرفة المهمة، مما يعد مؤشرات تنذر «بتزايد حرمان الفقراء (دولاً أو جماعات داخلها) من ثمار إنتاج المعرفة» .

ويعطي التقرير مثالاً على هذه الآثار الشديدة الخطورة للعولمة في مجال إنتاج المعرفة في بيع عملية صناعة الأدوية للأمراض التي تجتاح بلدان العالم الفقيرة بأسعار معقولة، (حالة الأمراض الاستوائية ومرض نقص المناعة المكتسب مثلاً). إذ تظهر بيانات تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية الإنمائي للعام ٢٠٠١ أن من بين ١٢٢٣ نوعاً جديداً من الأدوية تم تسويقها بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٦ كان نصيب علاج الأمراض الاستوائية ١٣ نوعاً فقط، ومن ٧٠ مليار دولار مجموع الإنفاق على البحث في مجال الصحة كان لمرض نقص المناعة المكتسبة ٣٠٠ مليون دولار فقط و١٠٠ مليون لعلاج الملاريا. وعلى هذا الأساس بدأت تظهر آثار ارتفاع أسعار الأدوية في عالمنا العربي بشكل عام مما يستدعي تحركاً سريعاً في مجال اكتساب المعرفة المطلوبة والتفاوض على حقوق الملكية الفكرية لتحقيق مصالحها، وخصوصاً إنهم مرشحون للتفاوض على قواعد متينة في حال عملهم ككتلة عربية واحدة قوية قادرة على فرض شروطها.

الخلاصة، إن النظام الاقتصادي العولمي يشكل خطراً كبيراً على الدول النامية وغير القادرة على اللحاق بسباق المعرفة، حيث إن تنظيماتها الحالية تشكل «آلية لتكريس هيمنة الأقوى على مقدرات العالم في المعرفة والاقتصاد، ومن ثم في فرص التنمية» عوضاً عن مساعدة البلدان النامية للحاق بالتقدم الإنساني. ولهذا لن تجد الدول الصغيرة أية فرصة لمواجهة هذا النظام الدولي فرادا ودون الدخول في هذا السباق ضمن منظوماتها الإقليمية، أي التكتلات التي تشكل درعاً متكاملاً للتفاوض على إنتاج واكتساب المعرفة التي تحقق مصالحها قبل أن تفقد جميع عوامل قوتها التكتلية.

sameera@binrajab.com